



أعلنت الولايات المتحدة وتركيا، قبل أيام، أنهما اتفقا على "خريطة طريق"، للتوصل إلى اتفاق بشأن مدينة منبج (شمال) التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، بقيادة وحدات حماية الشعب (الكردية) بالقرب من الحدود التركية. وجاء الإعلان إثر اجتماع عقد بين وزيري الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، والتركي مولود جاووش أوغلو.

في عام 2015، كان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يستخدم منبج لتدريب الاتحاляرين المتشددين، ليُفجروا أنفسهم في شوارع باريس وبروكسل وأمستردام، وبهدّد أمن العالم وسلامته. وقتها، قرر المبعوث الخاص إلى التحالف العالمي لهزيمة "داعش"، بريت ماكغورك، أن يستخدم الكرد رافعة للحرب على التنظيم الإرهابي، رافضاً التعاون مع المكونات السرية الأخرى. ونجحت "قوات سوريا الديمقراطية" ووحدات حماية الشعب، في إزالة "داعش" من منبج. بعد أن عبرت نهر الفرات، وخاضت خلال أكثر من ثلاثة أشهر في صيف عام 2016، معارك ضارية وصعبة للغاية ضدّ "داعش"، فقدت خلالها نحو ثلاثة مئات مقاتل. ومنذ ذلك الحين، خفت إلى حدّ كبير حدة العمليات الإرهابية في العالم، ومن ثمّ بدأت قبضة "داعش" تفلت في سوريا، إلى أن تمّ القضاء عليه نهائياً.

في الوقت نفسه، بعد معركة منبج، بدأت تركيا في تلك المنطقة عملياتها المسمّاة "درع الفرات"، والتي دعمت فيها تركيا قوى المعارضة، وقامت، فيما بدا أنه غض طرف من الأميركيان والروس، بتطهير هذه المنطقة المسمّاة جيب منبج من "داعش". وبذلك أحكمت إغلاق الزجاجة، حيث كان "داعش" يحاول التسلل داخل سوريا وخارجها.

ليس هذا الأسلوب غريباً على واشنطن. وليس غريباً أيضاً أن يقع الكرد مرةً ومرةً في هذا المطب. لقد عانوا عقوداً طويلاً جداً من سياسة تميّز قوميًّاً ومجتمعيًّا من نظام البُعث الحاكم في سوريا، لذلك حين فتحت أمامهم أبواب للنجاة، ما كان عليهم سوى أن يخرجوا منها.

في عام 2011، وبعد الانتفاضة السورية التي اجتاحت البلاد، بما في ذلك مناطق الكرد في القامشلي وعامودا، أصدر بشار الأسد المرسوم رقم 49 بمنح الجنسية السورية للأكراد المسجلين في سجلات أجانب الحسكة، وتفاعل كرد كثيرون بهذه النافذة التي فتحها أمامهم النظام، فسارعوا إلى فصل قضيتهم عن قضية السوريين عموماً. ولكن النظام فوض وزير الداخلية بإصدار التعليمات التنفيذية لتطبيق هذا المرسوم، الأمر الذي أدى إلى أن عشرة آلاف شخص فقط من أصل مئي ألف حصلوا على الجنسية السورية على الرغم. وبعد ثلاثة أيام فقط من مرسم منح الجنسية، عدل النظام قانون التملك في المناطق الحدودية، ليشمل كل محافظة الحسكة، بعد أن كان يحصر ذلك بشرط حدودي بعرض 25 كم. سيكون من الصعب، قانونياً، على الأكراد السوريين وغيرهم من المقيمين في المناطق الحدودية التصرف بمتلكاتهم العقارية بدون تدخل الأجهزة الأمنية.

وحيث جاءهم بريت ماكغورك بفكرة تشكيل "قوات سوريا الديمقراطية"، وأغرتهم بأخذ موقع لهم شمال سوريا، أكبر من إمكاناتهم الحقيقية، سارعوا إلى قبول العرض، وتخلوا عن أي تنسيقٍ مع باقي السوريين في المنطقة.

والاليوم، يتفق الأميركيان والأتراك حول مدينة منبج، ويقرّر الأميركيان نقل الكرد من منبج إلى شرقي الفرات، ولا يستطيع ال الكرد أن يعترضوا أو يحتجوا، لأنهم حتى لو فعلوا، فإن الولايات المتحدة تمتلك القدرة، على الأغلب، لإجبارهم على الانسحاب. وقد تناشد وحدات حماية الشعب (YPG) روسيا، أو حتى النظام السوري، للدفاع عنها. ولكن هل سارع الآخرين إلى نجدة وحدات حماية الشعب في عفرين في يناير/ كانون الثاني، حين كانت هذه القوات في وضع أفضلٍ رغبة في مشاركة؟ وإذا ما بقيت القوات الأميركيّة في منبج، فإن القوات الروسية وقوات النظام ستكون أقلّ رغبة في مساعدة وحدات حماية الشعب هناك. وإذا اضطررت وحدات حماية الشعب للانسحاب من منطقة منبج التي تسكنها أغلبية عربية، فإن عناصر في المناطق التي يغلب عليها العرب، والتي تقع حالياً تحت سيطرة وحدات حماية الشعب، قد تشعر بالجرأة لإخراج القوى الكردية من مناطقها، وخاصة في الرقة ودير الزور. وستستمر التوترات بين الأكراد والعرب داخل "قوات سوريا الديمقراطية" بالتصاعد، وما إذا كان التحالف بين الطرفين سيصمد يعتمد على مدى بقاء الولايات المتحدة في سوريا.

إذا بقيت الولايات المتحدة، فيمكنها أن تجعل "قوات سوريا الديمقراطية" تتماسك، فعلى الرغم من التوترات بين المقاتلين الأكراد والعرب، فإن هذه الفصائل سوف تتحدّ حول الوجود الأميركي، إذا كان ذلك الوجود أكثر وسائلهم موثوقيةً للوصول إلى الأسلحة والمساعدة، أو كانت الرافة للاستفادة منها في المفاوضات مع النظام، للحصول على درجةٍ من الاستقلال الذاتي. كما أن وجود الولايات المتحدة قد يردع تركيا عن مهاجمة موقع "قوات سوريا الديمقراطية" في شمال شرق سوريا. ومع ذلك، تفيد المعطيات بأن بقاء القوات الأميركيّة على المدى الطويل غير مرجح. لقد هزمت داعش تكريباً في جنوب شرق سوريا، وفي حين أن عمليات الاستقرار بعد الانتصار مسألة مهمة، ولكن ذلك لا يبدو أولوية للقيادة الأميركيّة.

أما إذا انسحبت الولايات المتحدة بالفعل، فمن المحتمل أن تنهار "قوات سوريا الديمقراطية" وستهاجم تركيا موقع وحدات حماية الشعب، ومن المرجح أن تنفصل القوات العربية عنها. أما إلى أين ستتجه هذه القوات في حال انفصالها، وما إذا كانت ستتعامل مع المعارضة التابعة لتركيا، أم ستتلقى الدعم السعودي، أم تذهب مع الأسد، فذلك سيعتمد على من يقدم لها أفضل صفقة. وفي هذه المرحلة، من غير الواضح أي اتجاه سينذهب إليه هؤلاء المقاتلون.

إلى ذلك، شهد الأسبوع الماضي أيضاً زيادة في التوتر داخل قوات الدفاع الذاتي. وقد أفادت وسائل الإعلام التركية وال السورية عن وجود اضطرابات في الرقة التي تسيطر عليها "قسد"، حيث كان المدنيون يحتاجون على التجنيد الإلزامي، وعن مصادماتٍ بين فصيلين رئيسيين في "قوات سوريا الديمقراطية"، هما وحدات حماية الشعب (الكردية) وجيش الثوار (العربي). كما أفادت وسائل الإعلام التركية عن حدوث لقاء بين العربية السعودية ووحدات حماية الشعب لمناقشة تشكيل قوة عربية في شرق سوريا. ومن غير المؤكد ما إذا كان هذا يخفف التوترات بين العناصر الكردية والعربية في "قوات

سوريا الديمقراطية" أو يفافقها .

حق تقرير المصير حق أصيل للكرد، ولكن حلا واقعيا وممكنا للقضية الكردية لا يمكن أن يوجد خارج سياق وحدة السوريين جميعا من أجل سوريا ديمقراطية، موحدة، ولامركزية، تقوم على مبدأ المواطنة، وتعترف بالخصوصيات القومية والدينية لكل مكونات الأمة السورية.

المصادر:

العربي الجديد